Distr.

GENERAL

A/HRC/8/21

22 May 2008

ARABIC

Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

تونس*

المحتويات

مقدمة	1-4	3
أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض	5-82	3
ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض	5-10	3
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض	11-82	7
ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات	83	21
ثالثاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض	84	22
المرفق		
تشكيلة الوفد		23

مقدمة

1- قام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الفريق العامل)، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 5/1 المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2007، بعقد دورته الأولى في الفترة من 7 إلى 18 نيسان/أبريل 2008. وجرى الاستعراض المتعلق بتونس في الجلسة الثالثة المعقودة في 8 نيسان/أبريل 2008. وقد ترأس وفد تونس معالي وزير العدل وحقوق الإنسان، السيد البشير التكاري. واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق بتونس في جلسته السابعة المعقودة في 10 نيسان/أبريل 2008.

2- وفي 28 شباط/فبراير 2008، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثية) لتيسير الاستعراض المتعلق بتونس: البوسنة والهرسك، والصين، وموريشيوس.

3- ووفقاً للفقرة 15 من مرفق القرار 5/1، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق بتونس:

(أ) تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15(أ) (A/HRC/WG.6/1/TUN/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) (A/HRC/WG.6/1/TUN/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) (A/HRC/WG.6/1/TUN/3).

4- وأُحيلت إلى تونس عن طريق المجموعة الثلاثية قائمة أسئلة أعدتها سلفاً الأردن، وألمانيا، وآيرلندا، وإيطاليا، والدانمرك، وجيبوتي، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وهولندا. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

5- في الجلسة الثالثة المعقودة في 8 نيسان/أبريل 2008، قدّم وزير العدل وحقوق الإنسان في تونس، معالي السيد البشير التكاري، تقرير تونس الوطني. وذكّر الوزير بأن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان كانت قد نظرت منذ بضعة أسابيع في تقرير تونس الدوري الخامس ورحب بالمناقشة التي أجراها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بخصوص مساهمات تونس في آليات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وأكد الوزير استعداد تونس للتعاون في مجال حقوق الإنسان مع جميع الآليات وذكّر بأن تونس، منذ أن نالت استقلالها، قد بذلت جهوداً جبّارة في ذاك المجال. وأُشيرَ بالخصوص إلى أن تونس قد ألغت الرق في عام 1846 وصدّقت تقريباً على جميع الصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وترى تونس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان عمليةً مستمرة تتطلب تضافر الجهود.

6- وأبرز الوزير كذلك التزام تونس بأن تساهم بطريقة موضوعية وبنّاءة، عند بحث تقريرها ومتابعته، في تعزيز أساليب وأهداف آلية الاستعراض الدوري الشامل كما وردت في قرار الجمعية العامة 60/251، الذي يُسلِّم "بأهمية الالتزام، عند النظر في قضايا حقوق الإنسان، بمبادئ العالمية والموضوعية واللاانتقائية" وفي ضمان "قيام تعزيز وحماية حقوق الإنسان على مبدأي التعاون والحوار الحقيقي". وجزمت تونس، في مقدمة التقرير المتعلق بها، بأن "سنة 2008 ستشهد كذلك على التزامها بمواصلة العمل على تعزيز واحترام حقوق الإنسان وتطوير تعاونها مع جميع الجهات الفاعلة، على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. وإضافة إلى التدابير والمبادرات الواردة في هذا التقرير، فإن تونس ستعلن قريباً عن قرارات جديدة". وبهذا الإعلان، أشار الوزير إلى أن تونس تفي بالتزاماتها. وأعلم الوزير الفريق العامل أيضاً باعتماد تدابير جديدة تهدف إلى تعزيز عملية حماية وتعزيز حقوق الإنسان وتوطيد التعاون مع هيئات تابعة للأمم المتحدة ومع هيئات إقليمية:

(أ) قرار تونس استقبال مقررين خاصّين من مجلس حقوق الإنسان ومن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان؛

(ب) قرار تونس بأن تقدم في عام 2008 ثمانية تقارير إلى هيئات الأمم المتحدة، ستقدَّم سبعة منها إلى هيئات منشأة بموجب معاهدات:

'1' التقريران الدوريان الخامس والسادس المتعلقان بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

'2' التقرير الدوري الثالث المتعلق بتنفيذ الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

'3' التقريران الدوريان الثامن عشر والتاسع عشر المتعلقان بتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

'4' التقرير الدوري الثالث المتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛

'5' التقرير الأولي المتعلق بتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة؛

'6' التقرير الدوري الثالث المتعلق بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

'7' التقرير الدوري الخامس المتعلق بتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(ج) تدعيم الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقاً لمبادئ باريس بمنحها مركزاً تشريعياً وتعزيز استقلالها الذاتي إدارياً ومالياً وعن طريق توسيع صلاحياتها (الاستقلال بالرأي، وإجراء زيارات فجائية إلى السجون، والطعون الفردية، إلخ.)، وتطوير وسائل عملها للوقوف ضد انتهاكات حقوق الإنسان بجميع أشكالها؛

(د) سحب التحفظات المرفقة بالقانون المتعلق بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل نظراً لتطور التشريعات التونسية ولسن قوانين جديدة تعزز حقوق الطفل؛

(ه) تصديق تونس على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهو ما يعكس رؤية تونس الواضحة ويدل على بذلها جهوداً متواصلة لزيادة تعزيز مركز المرأة ولصون وتوطيد حقوقها؛

(و) الموافقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري؛

(ز) وقف تنفيذ عقوبة الإعدام بحق الأشخاص المحكوم عليهم بها. فرئيس الدولة كان قد أعلن على الملأ أنه لن يوقع أبداً على حكمٍ بالإعدام. وتُستعرض ملفات المحكوم عليهم بالإعدام دورياً في إطار إجراء تخفيف حكم الإعدام؛

(ح) موافقة تونس المبدئيّة على السماح لمنظمة رصد حقوق الإنسان بزيارة السجون. ويأتي ذلك في سياق تعاونها مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بعد إبرام اتفاق تم التوقيع عليه في نيسان/أبريل 2005؛

(ط) قرار تونس إنشاء مؤسسة مرتبطة بالمنسق العام لحقوق الإنسان ومكلفة بمتابعة توصيات هيئات المعاهدات وتشجيع تنفيذها الفعلي.

7- ولاحظ الوزير أيضاً أن التقرير الوطني قد صيغ بعد مشاورات واسعة ضمّت جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة ومنظمات غير حكومية مختلفة، بما في ذلك محامون وصحفيون وغيرهم ممن يمثلون المجتمع المدني. وجواباً على أسئلة طُرحت مقدَّماً، وفي معرض جوابه على سؤال طرحته المملكة المتحدة بشأن مساهمة المجتمع المدني في صياغة التقرير، أشار الوزير إلى أن قائمة بأسماء المنظمات غير الحكومية التي تمت استشارتها قد أُرفقت بتقرير الدولة. وفي إشارة إلى الأسئلة المتعلقة بحقوق المرأة، أكد الوزير أهمية التعديل الذي أُجري على مجلة الأحوال الشخصية في عام 1993 والذي ألغى تعدد الزوجات والتطليق وشدد على التساوي في الحقوق بين النساء والرجال وعلى أهمية المساواة في إدارة شؤون الأسرة. وسلط الوزير الضوء أيضاً على التقدم المحرز في مجال تعليم البنات، خاصة في المستويين الابتدائي والثانوي. وأبرز أيضاً الجهود التي بُذلت في سبيل ضمان تعزيز وحماية حقوق المرأة بالرغم من المحاولات التي قامت بها بعض الجماعات لتحقيق العكس. وبخصوص سؤال الأردن عن المساواة بين الجنسين والفرص المتاحة للنساء للاضطلاع بمناصب المسؤولية، شدد الوزير على أن هناك نسبة مئوية مرتفعة من النساء اللواتي يشغلن مناصب مسؤولية حيث يعملن كمدرسات (52 في المائة) وطبيبات (60 في المائة) ويشغلن مناصب في الحكومة (15 في المائة) وفي المجلس الدستوري (25 في المائة) أو في الحقل الدبلوماسي (20 في المائة). كما أكدّ الوزير أن نحو 40 في المائة من طلاب المدارس هم من النساء. وفيما يتعلق بالامتثال لأحكام اتفاقية حقوق الطفل، لاحظ الوزير أن تونس تسعى لضمان تمتع كل طفل تمتعاً كاملاً بالحياة. وأبرز في ذلك الصدد أن لجنة حقوق الطفل لاحظت مع التقدير التقدم المحرز في مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل. وذكّر كذلك بأنه صار مسموحاً للبنات والأولاد بالزواج في نفس السن (18 سنة) وبأن تونس بصدد النظر في سحب تحفظها على اتفاقية حقوق الطفل.

8- وذكّر الوزير أيضاً بأن تونس قد حظيت لسنوات عديدة باعتراف هيئات دولية، كصندوق النقد الدولي، باعتبارها اقتصاداً ناشئاً ونموذجاً يُحتذى في ما يتعلق بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولاحظ الوزير أن تونس بلد يتمتع بقدرة تنافسية في المنطقة الأفريقية حيث إن ثروته تنمو بمعدل 5 في المائة رغم الظروف الاقتصادية السلبية، وأن معدل الفقر فيها قد تراجع بشكل كبير منذ الاستقلال. وفي إشارة إلى مسألة عقوبة الإعدام، أبرز الوزير إلغاء هذه العقوبة بحكم الواقع. وأشار كذلك إلى أن هذه العقوبة لم تصدر قطّ منذ عام 1999، وأكد التزام رئيس الدولة بمواصلة السير على هذه الطريق. ورداً على السؤال الذي طرحه كل من المملكة المتحدة والدانمرك وكندا والسويد بشأن حرية التعبير والرأي، بما في ذلك التدابير المتخذة لإلغاء القيود المفروضة على إنشاء أحزاب سياسية ومنظمات مدنية، اشار الوزير إلى أن هناك تسعة أحزاب سياسية في تونس، ستة منها ممثلة في مجلس النواب وتشارك في عمله التشريعي وتؤدي دوراً في الرقابة التي يمارسها البرلمان. كما أشار الوزير إلى أنه لم يتم الاعتراف ببعض الأحزاب لمجرد أنها لم تسجِّل بعد. وشدد على أن الحكومة التونسية تلتزم، من أجل تشجيع

التعددية السياسية، بتغيير العملية الانتخابية على نحو يضمن تمثيلاً أفضل في مجلس النواب وفي المجالس البلدية.

9- وفيما يخص متابعة التوصيات السابقة التي قدمتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن حرية التعبير والرأي، أعلن الوزير أنه جرى تعديل مجلة الصحافة لضمان قدر أكبر من الحرية. وأفاد على الخصوص بأن بعض الشروط والمتطلبات المتعلقة بالرقابة قد ألغيت وأن إصدار الصحف لم يعد خاضعاً لإجراءات الإيداع القانوني. وأبرز الوزير أيضاً كثرة عدد الصحف المتداولة حالياً في البلد مما يدل على مدى ممارسة حرية التعبير في تونس. وتعقيباً على سؤال مُوجَه من ألمانيا عن حظر التعذيب، شدد الوزير على أن القانون التونسي يحظر صراحةً أي فعل من أفعال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية، ويعاقب أي شخص يكون ضالعاً في مثل تلك الأفعال. ومضى قائلاً إن أحكاماً بالسجن تُوقَّع على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في حالة إدانتهم بالضلوع في أفعال تعذيب. وأشار كذلك إلى أن سبل الجبر أتيحت لمن برهنوا على أنهم تعرّضوا للتعذيب. وقال كذلك إن الجهود متواصلة لضمان مقاضاة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الذين يرتكبون أفعال تعذيب.

10- ورداً على سؤال طرحته إيطاليا، أشار الوزير إلى أن تونس تعتزم سحب تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولاحظ أن البلد شرع في تنفيذ إصلاحات تهدف إلى توطيد الاتفاقيتين وأنه يفكر في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. أمّا فيما يخص العنف ضد الأطفال، فقد ذكّر الوزير بأن العنف موجود في تونس مثلما هو موجود في سائر المجتمعات. وأشار إلى أن هناك آلية داخل وزارة شؤون المرأة والطفولة وأنه يجري حالياً إعداد تقرير سنوي عن هذه المسألة بالتعاون مع المجتمع المدني من المنتظر تقديمه إلى البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك التقرير، فإن القضاة عموماً والقضاة المكلفين بشؤون الأطفال مؤهلون لأخذ جميع الاحتياطات الضرورية لحماية النساء والأطفال ولضمان المتابعة على النحو المناسب. وذكّر الوزير بأن تونس ملتزمة التزاماً تاماً بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وتعي أن الوفاء بهذا الالتزام يقتضي مضاعفة جهودها الجارية وتحقيق توازن ثابت بين الإرادة السياسية ومجتمع مدني عاقد العزم، والتحديات الحقيقية الناجمة عن استشراء الإرهاب والتعصب الديني والتطرف. وحتى تتسنى مجابهة تلك التحديات دون المساس بحقوق الإنسان، أبرز الوزير أنه من المهم لتونس أن يُعلن المجتمع الدولي تضامنه في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

11- خلال الحوار التفاعلي الذي أعقب تقديم التقرير، أدلى 65 وفداً ببيانات أثنوا فيها على الوفد الرفيع المستوى الذي مثّل تونس وعلى جودة العرض والتقرير الوطني المقدّمين.

12- ونوّهت الكويت بسعي تونس الدائم في مجال حقوق الإنسان وبمستوى التعاون الذي تبديه على الصعيد الدولي، بما في ذلك مع هيئات الأمم المتحدة ومع مختلف أصحاب المصلحة. ولاحظت الكويت باهتمام التدابير الجديدة التي اتخذتها تونس ورحبت بإنشاء الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وطُرح سؤال بشأن التدابير المتخذة من أجل تعزيز استقلالية تلك اللجنة.

13- ولاحظت فلسطين أن تونس كانت في طليعة الدول التي اعتمدت دستوراً يعزز قِيَم المساواة والعدالة والحرية وامتدحت ما أبانت عنه تونس من التزامات دولية بتصديقها على صكوك عدة تتعلق بحقوق الإنسان. وطرحت فلسطين سؤالاً على تونس بشأن التطورات الإيجابية التي طرأت على وضع المرأة وطلبت إلى تونس أن تشرح التدابير التي جعلت ذاك التقدم ممكناً، لا سيما في مجال الصيدلة.

14- ولاحظت باكستان النظام الديمقراطي التعددي القوي القائم في تونس والحرية التي تنعم بها وسائط الإعلام والدور الحاسم الذي تؤديه الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والنظام القضائي، والجهود المبذولة في سبيل ضمان حقوق المرأة والطفل والحق في العمل والقضاء على الفقر. ولاحظت باكستان أيضاً مع التقدير تفاعل تونس مع المجتمع المدني، بما في ذلك أثناء انعقاد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وشددت باكستان على ما تبديه تونس من تسامح وعلى ما تبذله من جهود في سبيل نشر رسالة الإشمال والإدماج داخل مجتمعها. وطرحت باكستان سؤالين تعلق أوَّلُهما بالتدابير التي اتخذتها تونس في كفاحها ضد الإرهاب والتطرف والكراهية العنصرية مع الاهتمام في الوقت نفسه بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وثانيهُما بالسبيل الذي انتهجته تونس في التعاطي مع التحديات الناجمة عن آثار العولمة.

15- ولاحظت الفلبين أن ممارسات تونس الفضلى في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في عصر العولمة مثالٌ يُحتذى. وطلبت إلى وفد تونس أن يقدم معلومات إضافية عن القانون رقم 2001-52 المتعلق بتنظيم السجون وخاصةً السمات البارزة لذلك القانون وأثره على إدارة السجون وعلى حالة السجناء. وطرحت الفلبين أيضاً سؤالاً بشأن موضوع "عصر التنوير في أوروبا" الذي يرد في كتب التربية الدينية في تونس. وطلبت كذلك إلى الوفد التونسي شرح العلاقة بين هذا الموضوع والتربية الدينية والغرض أو القصد من وراء جعل ذلك الموضوع جزءاً من التربية الدينية عوض أن يكون جزءاً من مادة التاريخ أو الفلسفة.

16- وأثنت تشاد على تونس لما تبذله من جهود كبيرة في تعزيز وحماية احترام حقوق الإنسان بوجه عام والحق في المساواة بوجه خاص، والحق في الحياة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن رؤية إنمائية شاملة. ولاحظت تشاد أنها تقدِّر أيّما تقدير ما حققته تونس من إنجازات في مجال حقوق الإنسان منذ استقلالها وحتى يومنا هذا. ولاحظت أيضاً أن تونس قد عملت على ترسيخ التعددية السياسية. وأشارت كذلك إلى تعدد الأحزاب السياسية في تونس وإلى حرية الصحافة، والعمل المشجع جداً الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية والجهود الرامية إلى تعزيز التضامن الدولي، والإجراءات المتخذة لاجتثاث الفقر. وحثت تشاد تونس على مواصلة العمل على تعزيز حقوق الإنسان ليس في تونس فحسب وإنما في مجموع القارة الأفريقية. وأبرزت تشاد أن بعض أوجه القصور قد تظهر أحياناً عندما تواجه الدولة الكثير من العقبات ودعت تونس إلى ضمان احترام حقوق الإنسان احتراماً كاملاً. وأشارت في ختام كلمتها إلى أنّ الدّعم والمساعدة الفنية المقدّمين من الآخرين ينطويان دائماً على فوائد جمّة في سبيل توطيد القيم العالمية لحقوق الإنسان.

17- وأعربت المملكة العربية السعودية عن تقديرها لاقتناع تونس بأنه لا يمكن حماية حقوق الإنسان بطريقة انتقائية، وأكدت على العمل الذي قامت به تونس ومن ضمنه التعديلات الدستورية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. ورحبت العربية السعودية بكون الصكوك الدولية التي صدقت عليها تونس تعلو على قانون البلد. وأوصت بتسليط الضوء على تلك الإنجازات ولاحظت باهتمام استعراض ولاية الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وسألت في هذا الشأن عن التدابير التي ستُتخذ بغية ضمان احترام مبادئ باريس.

18- وشدد الاتحاد الروسي على النهج الجاد الذي سلكته تونس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وعلى التزامها بضمان القيم الديمقراطية الأساسية وكذلك الخطوات التسع التي اتخذتها تونس في سبيل تحسين تعاونها مع آليات الدفاع عن حقوق الإنسان والهيئات التابعة للأمم المتحدة. وأكد الاتحاد الروسي على أن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان تتمتع بدعم الحكومة التونسية وقد تبين أن تلك تجربةٌ مفيدة لبلدان أخرى. وطلب إلى الوفد تقديم مزيد من المعلومات بشأن الكيفية التي يقدَّم بها ذلك الدعم إلى المنظمات غير الحكومية.

19- وأشارت سلوفينيا إلى الملاحظات الختامية المعتمدة في عام 2002 من اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي أعربت عن القلق بشأن انعدام سبل الانتصاف القانونية أو القرارات الصادرة عن المحاكم التي تقر حق النساء في التعويض عن الضرر. ولذلك السبب، أوصت اللجنة بتكثيف برامج التثقيف والتدريب على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بغية إذكاء وعي القضاة والمحامين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بالاتفاقية. واستفسرت سلوفينيا عمّا إذا كان قد بدأ بالفعل تنفيذ هذه البرامج، وإنْ كان الأمر كذلك، ما إذا كان الوفد يستطيع تقديم معلومات أكثر تفصيلاً بشأن كيفية القيام بذلك. كما أشارت سلوفينيا إلى قلق اللجنة من تدني مستوى مشاركة النساء في القوة العاملة، بما في ذلك في القطاع الخاص، واستفسرت عمّا إذا كانت الحكومة التونسية قد اعتمدت بالفعل تدابير مناسبة لضمان حصول النساء على عمل مأجور على قدم المساواة مع الرجال وما مدى فعالية التدابير في الواقع العملي إذا كانت قد قامت بذلك.

20- ولاحظت الصين مع التقدير الإنجازات التي حققتها تونس في مجال حقوق الإنسان وما اتخذته من تدابير جديدة لتعزيز حماية حقوق الإنسان. وسلطت الصين الضوء أيضاً على التقدم البنّاء الذي حققته تونس في ميدان الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي الحق في التنمية، وكذلك على تعاونها مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان ومع مجلس حقوق الإنسان والتزامها بمتابعة التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان. وفيما يخص مسألة آثار العولمة والعلاقة بين

حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، سألت الصين عن الكيفية التي يمكن بها، على حد رأي الوفد، تعزيز التعاون الاقتصادي من أجل تنمية تونس.

21- ورحبت الهند برغبة تونس في توطيد أواصر التعاون مع جميع الجهات الفاعلة المعنية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو أفضل. وأشارت إلى أن الخطوات التي قامت بها تونس في الآونة الأخيرة دليلٌ على إخلاصها وتصميمها في هذا الصدد. كما أطْرَت الهند على تونس لبذلها جهوداً شاملة من أجل إدراج دراسة حقوق الإنسان في جميع مستويات نظامها التعليمي وكذلك في وكالات إنفاذ القوانين والرعاية الصحية. ونوّهت أيضاً باحترام تونس للتعددية والتسامح في كفاحها ضد التحريض على الكراهية العنصرية والدينية. وانضمت الهند إلى النداء الذي وجهته تونس إلى المجتمع الدولي بأن تعطَى الأولوية القصوى لمكافحة خطر الإرهاب وأثنت على ما تبذله تونس من جهود في سبيل تعزيز دور الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية تمشياً مع مبادئ باريس. وسألت الهند، في هذا الشأن، عن عمل اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني واستعلمت عن مدى استقلالها وحرية قراراتها. وفضلاً عن ذلك، لاحظت الهند مع التقدير الاتفاق المبرم في نيسان/أبريل 2005 مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن الترخيص لها بزيادة السجون. وفي ذاك الصدد، طُلب إلى تونس الإدلاء بمزيد من المعلومات عن تجربتها في مجال التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

22- ولاحظت مدغشقر مع خالص التقدير استثمار تونس في السياسات والاستراتيجيات الاجتماعية الرامية إلى الحد من الفقر، ولاحظت باهتمام آليات التضامن الشاملة التي تسهم، في جملة أمور، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. وطلبت مدغشقر إلى تونس أن تتقاسم تجربتها في النهوض بقيم التضامن ولا سيما الصندوق الوطني للتضامن الذي قدم يد العون للعديد من الأسر - أكثر من مليون نسمة. ورحبت مدغشقر أيضاً بقرار الجمعية العامة المتعلق بالصندوق العالمي للتضامن لاجتثاث الفقر في العالم والذي كانت تونس المبادِرة به، وأوصت تونس والدول الأعضاء بمواصلة العمل على تنفيذه وعلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

23- وأثنت غانا على التدابير التي اتخذتها الحكومة مؤخراً والتي ترمي إلى تعزيز الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونوّهت كذلك بالجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل جعل أحكام الدستور متمشية مع صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، وبالتعديلات التي أجريت في الفترة الأخيرة على مجلة الإجراءات الجزائية المراد بها ضمان احترام حقوق المشتبه فيهم أثناء إجراءات محاكمتهم. ولاحظت غانا أيضاً التطورات الإيجابية في ضمان تمتع المرأة بحقوقها وفي زيادة مشاركتها في عملية صنع القرار. كما لاحظت غانا التقارير الواردة التي تفيد بأن لتونس، رغم تواضع مواردها، أحدُ أنظمة الرعاية الصحية الأكثر فعالية وكفاءة في أفريقيا. وأشارت غانا كذلك إلى تراجع الأمراض السارية وعدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المبلغ عنها. واقترحت أن تَطلب تونس التعاون والمساعدة التقنيين الدوليين الضروريين لتمكينها من دعم جهودها الرامية إلى تحسين نظام الخدمات الصحية. وقالت غانا إنه من واجب المجتمع الدولي مساعدة تونس في تحقيق أعلى المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

24- ولاحظت موريتانيا التدابير التشريعية التي اعتمدتها تونس في السنوات القليلة الماضية بهدف احترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والامتثال لها، لا سيما في مجالات التعليم والصحة وحقوق المرأة. وامتدحت موريتانيا التعديلات التي أجريت لإصلاح مجلة الأحوال الشخصية ولضمان تمتع المرأة تمتعاً كاملاً بالمساواة مع الرجل. وفي هذا الصدد، طلبت الحصول على مزيد من المعلومات عن البرامج الهادفة إلى تمكين النساء وعن التدابير المتخذة في سبيل تعزيز دور المرأة والطفل.

25- ولاحظت بنغلاديش أن سجل تونس وسمعتها في مجالات الحكم الرشيد وسيادة القانون واستقلال القضاء وحرية وسائط الإعلام يستحقان الثناء، وأكدت على التقدم الهائل المحرز في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في السنوات الأخيرة. ولاحظت بنغلاديش بسرور أن تونس ستحقق بحلول عام 2015 معظم الأهداف الإنمائية للألفية وأنها حققت نجاحاً تُحسد عليه في مجال تحسين وضع المرأة في المجتمع وأحرزت تقدماً ملحوظاً في المحافظة على جودة التعليم في جميع المستويات.

26- وأشارت أنغولا إلى انضمام تونس إلى معظم صكوك حقوق الإنسان، كما أشارت إلى السوابق القضائية الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بنقل الجنسية إلى الخلَف وحقوق الميراث. وأثنت على الجهود التي بذلتها تونس في مكافحة الفقر، بما في ذلك صندوق إنشاء الصندوق الوطني للتضامن الذي يؤثر على نُظم عديدة للصحة والتعليم والسكن. وفيما يتعلق بالإصلاح الذي أُجري مؤخراً على مجلة الصحافة، طلبت أنغولا الحصول على معلومات عن مدى تأثير هذا الإصلاح في حرية التعبير وعن تأثير برامج التعليم في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

27- وقالت اليابان إن الصورة التي يحملها وفدها عن تونس هي صورة بلد ذي حضارة عظيمة، ولاحظت أن السفير الياباني في تونس كان قد أكد أن هذه الصورة تعكس الواقع التونسي فعلاً: فتونس، التي تُعد بين أكثر المجتمعات ديمقراطية في العالم العربي، ما فتئت تُبدي احتراماً كبيراً لحقوق الإنسان. ولاحظت اليابان أيضاً أن وضع المرأة في تونس راقٍ جداً. ثم طرحت اليابان ثلاثة أسئلة. أولاً، فلئن كانت اليابان تعترف بأن مكافحة الإرهاب مسألة ملحة، فقد سألت تونس عن الكيفية التي تعتزم بها تحقيق ذلك الهدف مع الالتزام في الوقت نفسه باحترام حقوق الإنسان. ثانياً، سألت اليابان عن التدابير التي تعتزم تونس اتخاذها لتعزيز حرية تكوين الجمعيات. ثالثاً، استعلمت اليابان عن الكيفية التي تنوي بها تونس تطوير علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية. وإذ اعترفت اليابان بأن سعادة سفير تونس في جنيف، السيد العبيدي، هو أحد أجلّ وأنشط السفراء في جنيف، فإنها أعربت عن يقينها من أنه سيؤدي دوراً هاماً في هذا الشأن نظراً لخبرته الواسعة. وفي الختام، أعربت اليابان عن أملها في أن تواصل تونس الإصلاحات التي استهلتها.

28- واعترفت المملكة المتحدة بالتقدم المحرز على الصعيد الوطني، وبخاصة في مجال إصلاح القوانين المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الإرادة السياسية من أجل الارتقاء بحقوق المرأة. إلا أن المملكة المتحدة أعربت عن قلقها بشأن تقييد حرية التعبير واشتراط تسجيل الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية. وأكدت المملكة المتحدة على أنها أحاطت علماً بالشرح الوارد في العرض الذي قدمته تونس غير أنها أوصت تونس بأن تفكّر ملياً في مراجعة تلك الشروط. وأوصت المملكة المتحدة تونس كذلك بتحديد تاريخ للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وحثت حكومة تونس بشدة على التعاون بشكل وثيق مع هيئات حقوق الإنسان الدولية خاصة فيما يتعلق بمتابعة التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

29- ورحبت زامبيا بالعرض الغني بالمعلومات وبالتقرير الوطني. كما أحاطت علماً بإنجازات تونس في مجال حقوق الإنسان وحثتها على مواصلة جهودها. وسلطت الضوء أيضاً على التدابير المتخذة بغية ضمان استقلال عمل وسائط الإعلام وحرية التعبير والرأي.

30- ولاحظت الجمهورية العربية السورية باهتمام التدابير التي اتخذتها تونس في مجالات الصحة والتعليم وحقوق المرأة. وطلبت الحصول على معلومات إضافية عن هذه القطاعات. وأوصت تونس بأن تواصل تحقيق إنجازاتها وتستمر في نهجها المتماسك إزاء تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان بما في ذلك في مجالات التعليم والصحة والنهوض بوضع المرأة.

31- ولاحظ المغرب التقدم الملموس الذي أُحرز في مجال حقوق الإنسان وفي تنفيذ مبادئ باريس، من جملة أمور أخرى؛ وتنفيذ توصيات هيئات المعاهدات؛ ومسألة التنوع؛ وحصول الأسر على السكن؛ والإصلاحات السياساتية وما لها من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية؛ وارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس وحماية حقوق المرأة. وأكد المغرب على ما تبذله تونس من جهود من أجل ضمان احترام الخصوصيات الدينية والحضارية؛ وعلى ما تُبين عنه تونس من روح تسامح والتزامها بزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وطلب المغرب الحصول على أمثلة ملموسة على حكم صادر عن القضاء يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعلى معلومات بشأن التدابير المتخذة من أجل القضاء على الفوارق القائمة في نظام الرعاية الصحية ومحو الأمية.

32- وامتدحت سنغافورة تونس لعقدها مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني خلال صياغة التقرير. ورحبت بما بذلته تونس من جهود في سبيل النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. وأشارت سنغافورة أيضاً إلى أنها تتفق مع تونس في قولها إن خطر الإرهاب والتطرف والعنصرية وتشويه صورة الأديان يمثل داءً فتاكاً يقضي على أي جهود ترمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وسألت سنغافورة الوفد عن التدابير التي اتخذتها تونس وكذلك عن أية خطوات إضافية يمكن اتخاذها على الصعيد الحكومي الدولي لمواصلة التصدي لهذه التحديات.

33- وشكر وزير العدل وحقوق الإنسان في تونس جميع المتكلمين وأشار إلى أن مستوى الحوار يبين بوضوح رد الفعل الجيد جداً على ما قامت به تونس من إصلاحات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وفيما يخص المسائل المتعلقة بالنهوض بوضع المرأة، لاحظ الوزير أن وضع المرأة تتحكم فيه عدة عوامل من بينها الإصلاحات، والنظرة المتنوِّرة للشريعة الإسلامية، والتفسير السليم لتعاليم الإسلام، والإرادة السياسية التي أُبديت منذ عام 1956، وخاصة من قِبل الرئيس بورقيبة والآن من قبل الرئيس بن علي. أما بشأن إدارة السجون، أشار الوزير إلى أن تجميعاً لكل النصوص ذات الصلة سيُتاح باللغة الانكليزية. وفيما يتعلق بالتعاون في مجال حقوق الإنسان، فإن تونس ملتزمة بفكرة التعاون بين جميع الدول، بما في ذلك التعاون بين الجنوب والجنوب وبين الشمال والجنوب. وفي إشارة إلى سؤال وجَهته تشاد، أكد الوزير على انفتاح تونس وعلى استعدادها لتقاسم تجربتها مع البلدان الأخرى وللاستفادة من تجارب تلك البلدان، إنْ هي أبدت رغبة في ذلك.

34- وفيما يخص التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أكد الوزير أن هذا التعاون مفيد للغاية وشدد على ما قدمته اللجنة من مساعدة لتحسين ظروف السجون. وبهذه الروح أيضاً، بادرت تونس إلى عقد اتصالات مع منظمة رصد حقوق الإنسان، وسمحت لها بزيارة سجون تونسية. ورداً على سؤال موريتانيا المتعلق بالمرأة والطفولة، أشار الوزير إلى الإصلاح الذي أجري في عام 1992. وفيما يخص الحق في تكوين جمعيات، أكد الوزير أن الجمعيات لا تخضع لنظام الترخيص وأن نحو 10 000 جمعية تتمتع بدعم الحكومة. وإضافة إلى ذلك تحصل الجمعيات ذات المنفعة العامة على دعم مالي من الدولة. وفيما يخص مسألة الفقر، أشار الوزير إلى أن تونس قد تمكنت من مكافحة الفقر عن طريق الحفاظ على طبقة وسطى عريضة وإنشاء الصندوق الوطني للتضامن الذي يغطي بنشاطاته مناطق لا تتوفر فيها شروط الاستثمار التقليدية. ولاحظ الوزير كذلك أن تونس تكافح الإرهاب بواسطة اجتثاث الفقر والتعليم وبواسطة العقاب القانوني كحل أخير. ومهما تكن خطورة الجريمة المرتكبة، تعتقد تونس أنه يجب دوماً توفير الضمانات المناسبة، وهي تقدم تلك الضمانات دائماً. أما بشأن حرية التعبير، فقد لاحظ الوزير أن بعض المواقع على شبكة الإنترنت قد أُقفلت عملاً بالمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وشدد الوزير، مذكِّراً بمبدأ حرية التعبير، على أن المواقع التي أُقفلت كانت تدعو للإرهاب وتحض على قطع رؤوس الأبرياء.

35- ورحب الوزير بالاهتمام الذي أُبدي تجاه سَيْر تونس نحو حرية الصحافة وحرية الوصول إلى مصادر المعلومات وذكّر ما أُحرز من تقدم في هذا المجال. وأشار إلى أن مجلة الصحافة نُقحت أربع مرات بغية زيادة تعزيز وتحرير أنشطة الصحافة وإلغاء عقوبات السجن التي كانت تنص عليها. وذكّر الوزير أيضاً نوعين من الإصلاحات هما الإصلاح المتعلق بعقوبات السَّجن وإلغاء إجراء الإيداع القانوني لما يصدر من الصحف. وإلى جانب الضمانات القانونية، أشار أيضاً إلى التطورات الهامة العديدة التي حدثت على أرض الواقع ومنها، على سبيل المثال، أنه لا يوجد هناك صحفي واحد في السجن وأن الحالة كانت كذلك على مدى السنوات العشرين الماضية. وشدد الوزير أيضاً على أن هيئات وسائط الإعلام في تونس تنتخب قادتها وأن جمعية الصحفيين التونسيين قد انتخبت نقابة منذ وقت قصير. ولا تحاول الحكومة التونسية التأثير على وسائط الإعلام، وقد لاحظ صحفيون استقلال الصحافة بأنفسهم. وشدد الوزير على أن الحكومة تحترم استقلال وسائط الإعلام ولا تحاول تخويفها أو التأثير عليها.

36- ولاحظ الوزير أيضاً أن 90 في المائة من وسائط الإعلام يملكها خواص ويمكن الوصول إليها بسهولة. ولا تتردد الأحزاب المعارضة في المشاركة في برامج التلفزيون العام وتقدِّم الحكومة الدعم المالي دون ربطه بقيود، ويكفي إلقاء نظرة سريعة لإدراك مدى تنوع المنابر الإعلامية. وأشار الوزير كذلك إلى إلغاء شرط الحصول على ترخيص إداري لتوزيع الكتب وشدد على عدم فرض أية قيود على وسائط الإعلام الإلكترونية. أمّا بشأن الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبادئ باريس، فقد لاحظ الوزير المفارقة الكامنة في كون هيئة حقوق الإنسان التي أُنشئت في عام 1991 لم تُعتمَد بعد من قِبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع أنها مؤسسة رائدة في أفريقيا والعالم العربي. وأشار إلى أن الرئيس بن علي كان قد أعلن أن المركز القانوني لهيئة حقوق الإنسان لم يعد رهناً بمرسوم رئاسي وأن الهيئة تضم فروعاً عديدةً وممثلين في غاية الكفاءة إلى جانب ممثلين عن المجتمع المدني. ويجري بحث مشروع قانون سيقوي أكثر دور هيئة حقوق الإنسان، بما في ذلك إمكانية زيارة رئيس الهيئة للسجون والمشاركة في وضع برامج لبحث حالة حقوق الإنسان. أما بشأن حقوق المرأة، وهي مسألة أثارتها فلسطين وسلوفينيا وبنغلاديش، أشار الوزير إلى أن تونس قد حققت التكافؤ بين الجنسين وقدم معلومات بشأن الإصلاح التشريعي الرامي إلى ضمان المساواة في المجالين الخاص والعام وإلى مكافحة التمييز.

37- وسلطت السنغال الضوء على جودة التقرير القطري بوصفه يعبر عن التزام صريح ورغبة صادقة من جانب تونس في تحقيق مزيد من التقدم في مجال حقوق الإنسان. وطلبت الحصول على معلومات إضافية بشأن الجهود التي تبذلها تونس حتى تضمن استمرار التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة على نحو ثابت لا رجعة فيه. وطلبت مزيداً من الشرح للنهج التعليمي المتبع في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان. وأشارت السنغال إلى أن التقرير المقدَّم مخصَّص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويُشدد على أهمية التضامن الوطني وعلى اجتثاث الفقر. وسألت عن البرامج المنفَّذة في هذا المجال وعن التدابير المتخذة لتعزيز الحقوق المدنية والسياسية. وطُرح سؤال بشأن خطة عمل الحكومة في ما يتعلق بوضع المرأة.

38- وامتدح لبنان تونس على تقريرها التاريخي وعلى إنجازاتها في مجال حقوق الإنسان. كما نوَّه بالجهود المبذولة والعمل المهني والمتناسق الذي أُنجز لإعداد التقرير، لا سيما لإشراك جميع أصحاب المصلحة فيه. ولاحظ أن تونس كانت محل ثناء من الجميع لما حققته من إنجازات في مجال حقوق المرأة، وبخاصة فيما يتعلق بمجلة الأحوال الشخصية، وشكرها على ردودها المتعلقة بمركز المرأة وشجعها على مواصلة العمل على النهوض بحقوق المرأة وتعزيزها بغية إقامة مجتمع عادل ومتوازن ويقوم على أسس المشاركة.

39- وأعرب ممثل السويد عن تقديره للجهود التي بذلها الوزير للإجابة مباشرة على عدد من الأسئلة التي كانت مطروحة قبل الاستعراض. إلاّ أن السويد طلبت من الوزير أن يتعمق أكثر في جوابه المتعلق بالقلق المثار في مجالين تناولتهما أيضاً التوصيات. فبالنسبة لمسألة حرية التعبير وحرية الاجتماع، لاحظت السويد أن دستور تونس يضمن كلتا الحريتين ولكنها أرادت معرفة المعايير التي يُستند إليها لاتخاذ قرارات بإقفال موقع معين على الإنترنت أو لحظر محتوياته. وفيما يتعلق بإجراءات تسجيل منظمات المجتمع المدني ومركزها القانوني، طلبت السويد من الوزير شرح القيود المفروضة في إطار هذه الإجراءات.

40- ولاحظت مالي باهتمام كبير العرض المقدَّم وأشارت بارتياح إلى الإنجازات التي حققتها تونس ومختلف التدابير التي اتخذتها في مجال حقوق الإنسان. وكان لدى مالي سؤال بشأن تعديل مجلة الصحافة الرامي إلى ترسيخ حرية الصحافة والتعبير، وأكدت أن رد الوزير كان مقنعاً.

41- وهنأت أذربيجان وفد تونس على العمل التحضيري الجاد الذي أُنجز لإعداد التقرير ولاحظت مع التقدير أن تقرير تونس الوطني هو ثمرة مشاورات مستفيضة داخل البلد شارك فيها المجتمع المدني، وشددت على أهمية التشاور على نطاق واسع. ورحبت أذربيجان كذلك بسن القانون الدستوري المؤرخ 1 حزيران/يونيه 2002 المعتمد بموجب استفتاء عام الذي بموجبه أُدرجت أحكام جديدة في الدستور. ولاحظت الأولوية التي تعطيها تونس للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ولانطباقها بصورة مباشرة في القوانين المحلية. وهو ما يُهيّئ الظروف المواتية للحكم على معايير حقوق الإنسان وتقييم طابعها الإلزامي في كافة أرجاء المعمورة، بما فيها تونس. كما أعربت أذربيجان عن تقديرها للتدابير التي اتخذتها تونس في المجال التشريعي وفي المجال الإجرائي العملي والرامية إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات كلجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل وغيرهما. وأشارت إلى أن نشاط الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي أُنشئت في عام 1992 وتطورت على الصعيد المؤسسي في السنوات الأخيرة أمرٌ جدير بالذكر. واللجنة الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني بدورها هيئة وطنية أخرى جديرة بالذكر في هذه القائمة غير الجامعة التي وُضعت في سياق آخر التطورات التي شهدتها حماية حقوق الإنسان التي تستلزم الحماية في جميع الظروف، بما في ذلك خلال النزاعات المسلحة. وفي الختام، سألت أذربيجان عن التدابير التي تخطط السلطات في تونس لتنفيذها من أجل زيادة مشاركة جميع المواطنين في الحياة العامة، وتنفيذ الإصلاحات القضائية اللازمة لتعزيز استقلال القضاة.

42- وشكرت فرنسا تونس على تقريرها الجيد. ولاحظت أنه من المجدي تحديد التوصيات وسبل التعاون المستقبلي لدعم وتنفيذ الالتزامات التي تُقطع اليوم، باعتبار هذا العمل موجّهاً فعلاً نحو المستقبل، وتساءلت عن التدابير الإضافية التي يُتوخى اتخاذها فيما يتعلق بحقوق الطفل وأنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

43- وشكرت البحرين تونس على عرضها الجامع المانع بشأن إنجازاتها في مجال حقوق الإنسان وتعزيز وحماية تلك الحقوق، ولاحظت أن تونس قدمت البرهان الساطع على أنها ملتزمة حقاً بالمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأثنت البحرين كذلك على تونس لتقريرها الذي يبين ما توليه من أهمية لحقوق الإنسان. وامتدحت البحرين بوجه خاص التدابير التي اتُّخذت من أجل تعزيز دور الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية تمشياً مع مبادئ باريس، وسألت عن آخر

التدابير المتخذة بغية تعزيز حقوق الإنسان فيما يتعلق بالهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

44- وطلب السودان إلى الفريق العامل أن يثني على تونس لما اتخذته من خطوات سياسية طوعية ونهائية. ولاحظ أن تونس التزمت باستقبال مقررين خاصين تابعين لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان للقيام بزيارات إلى البلد؛ كما لاحظ امتثال تونس لمبادئ باريس؛ وبحثها سحب تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وكذلك جميع الخطوات المتخذة للانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وطلب السودان أيضاً معرفة ما إذا كان باستطاعة تونس توفير مزيد من المعلومات بشأن الجماعات الضعيفة ذات الاحتياجات الخاصة.

45- وأشارت الجماهيرية العربية الليبية إلى أن تونس قد فعلت الكثير من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرية التعبير ومن أجل ضمان استقلال السلطة القضائية وتعزيز حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. ولاحظت الجماهيرية أن حقوق الإنسان تمثل عنصراً من العناصر الأساسية التي تقوم على أساسها الدولة التونسية، ولاحظت مع التقدير إصلاح مجلة الأحوال الشخصية. وقالت الجماهيرية إن تونس قد اتخذت خطوات لتنفيذ التوصيات وأنها انضمت إلى 58 اتفاقية تتعلق بقانون العمل وحقوق الإنسان، وشددت على أن تونس تُولي اهتماماً خاصاً للحق في الصحة ولحماية حقوق الإنسان.

46- ونوّهت جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقرير تونس وامتدحت ما أُحْرِزَ من تقدم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بوسائل منها تدعيم الهيئة العليا لحقوق الإنسان والمنسق العام لحقوق الإنسان. ولاحظت أن تونس تعتزم الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورحبت بتنفيذ تونس للتوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات ولاحظت، مثلما يقر بذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنه يجري تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشارت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن تونس تعدّ من البلدان الرائدة في هذا المجال، وهي تحثها على الوفاء بالتزاماتها عن طريق مواصلة الإجراءات الإيجابية الرامية إلى تعزيز وتدعيم حقوق الإنسان.

47- ورحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالوفد التونسي وبتقرير تونس الذي يتضمن الخطوات المتخذة لتعزيز حقوق الإنسان. أكدت الولايات المتحدة أهمية دور المجتمع المدني في عملية الاستعراض الدوري الشامل التسع وأعربت عن تقديرها لما جاء في بيان تونس من أنها حرصت على إشراك المجتمع المدني في إعداد التقرير الوطني. وفيما يخص المنظمات غير الحكومية والنقابات، أشارت الولايات المتحدة إلى تقارير تفيد بأن الحكومة رفضت تسجيل بعض المنظمات غير الحكومية وطلبت معرفة شروط التسجيل السارية وأشكال المراقبة المفروضة على المنظمات غير الحكومية العاملة في تونس. وفيما يتعلق بحرية وسائط الإعلام، لاحظت الولايات المتحدة أن هناك قلقاً من مصادرة الحكومة للصحف المحلية وطلبت معرفة التدابير المتخذة لمعالجة مسألة حرية التعبير. وفيما يتعلق بالقانون الانتخابي، لاحظت الولايات المتحدة أن هناك قلقاً حيال محدودية فرص الوصول إلى وسائط الأنباء وسألت متى يُزمَع سن قانون خاص بانتخابات عام 2009 وكيف سيتم تيسير الوصول إلى وسائط الإعلام.

48- وأعربت قطر عن إعجابها بالتزام تونس ملاحِظةً أن تونس قد صدقت على معظم الصكوك الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وأنها تعمل جاهدةً على تنفيذ تلك الالتزامات. ولاحظت قطر أن تونس تسعى إلى دعم الهيئات المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ورحبت في هذا السياق بكون تونس تعمل على تقوية هيئتها الوطنية لحقوق الإنسان وتجتهد لضمان الامتثال لمبادئ باريس. ورحبت أيضاً بكثرة عدد المنظمات غير الحكومية في البلد. وأوصت قطر تونس بمواصلة تنفيذ الإجراءات التي أشارت إليها وبتعزيز تنفيذ التزاماتها على الصعيد الوطني. وطلبت أيضاً معرفة نوع التمثيل الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني في المجلس الأعلى وما إذا كان لها حق التصويت.

49- ونوّهت رومانيا بالالتزامات التي قطعتها تونس في مجال حقوق الإنسان بالانضمام إلى الصكوك الدولية الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وبتصميمها على مواصلة سياستها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وهنأت تونس على ما بذلته من جهود وما حققته من تقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وفي تحسين الأداء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للشعب التونسي، بما في ذلك عن طريق مكافحة التمييز ضد النساء وعن طريق إنشاء نظام تعليم وتدريب وتشغيل يستفيد منه جميع المواطنين. وأشارت رومانيا إلى التقرير الوطني الذي يتضمن الخطوط العريضة للتدابير التشريعية المتخذة عملاً بالتوصيات التي تمخّض عنها آخر استعراض قامت به لجنة مناهضة التعذيب لجعل التشريعات الوطنية متفقةً مع المعايير الدولية. وإذ تضع رومانيا نصب عينيها أحكام مجلة الإجراءات الجزائية التي لا تَحظر صراحةً الأخذ بالأدلة التي يحصَّل عليها من "اعترافات" يُدلى بها أثناء الاحتجاز، فقد طلبت معرفة التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل توطيد مجلة الإجراءات الجزائية حتى تضمن عدم استخدام مثل تلك التصريحات في إطار الإجراءات القضائية. وسألت رومانيا أيضاً عن الكيفية التي تنوي بها الحكومة متابعة نتائج الاستعراض وضمان تنفيذها وعما إذا كانت تنوي الاجتماع بأصحاب المصلحة الرئيسيين بعد الاستعراض بغية إطلاعهم على نتائجه ومناقشة تنفيذه.

50- ولاحظ اليمن الأهمية الكبيرة التي تعطيها تونس لجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها عدد كبير من المنظمات غير الحكومية. ولاحظت كذلك أن تونس قد حققت معدل نمو بلغ 5 في المائة سنوياً ما بين 2003 و2005. وأشار اليمن أيضاً إلى الجهود المبذولة في نظام التعليم وإلى ارتفاع نسبة الأطفال المسجلين في المدارس وطلب إلى الوزير تقديم نبذة عن التدابير المتخذة لتعليم حقوق الإنسان في المدارس.

51- ولاحظت كوبا أن تونس، بوصفها بلداً نامياً وعضواً في حركة عدم الانحياز، قد بذلت جهوداً جبّارةً في مجال حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن تونس بلدٌ ساحر جذّاب، فتاريخه وثقافتُه يذكّران كوبا بلوحات من قرطاج العتيقة. ولاحظت كوبا أيضاً أن تونس بلد عُبُورٍ متضامن وملتزم بمواصلة التنمية الاقتصادية وبإنجاز تغييرات مثيرة للإعجاب رغم الظرف العالمي الصعب. وبشأن مفهوم التضامن، طلبت كوبا مزيداً من المعلومات عن الصندوق الوطني للتضامن وعن نتائج تنفيذ برامجه. وأوصت كوبا تونس بمواصلة السير على نفس الطريق الذي انتهجته في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مجال تمكين المرأة.

52- وأعربت هولندا عن إعجابها بانخراط تونس القوي في عملية الاستعراض الدوري الشامل وامتدحت تونس على التدابير الجديدة التي اتخذتها بغية تعزيز الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وذلك لتحقيق أغراض من جملتها زيادةُ استقلال هذه الهيئة استناداً إلى مبادئ باريس. ورحبت بتصريح الرئيس بن علي بخصوص وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، ولكنها أوصت بمتابعة هذه المبادرات الجيدة بوضع التشريعات المناسبة وتنفيذها على أرض الواقع. وشددت هولندا كذلك على أهمية إنفاذ ضمانات قانونية بموجب القانون التونسي لمناهضة التعذيب وسوء المعاملة.

53- وشكرت أوكرانيا تونس على جودة تقريرها وعلى الالتزامات التي أعلنتها فيه. ولاحظت أن تونس من بين البلدان الرائدة وأن عرضَها يُعتبَر محكاً عالي الجودة. ثم هنأت تونس وأشارت إلى المشاورات الواسعة التي أجريت مع المجتمع المدني من أجل إعداد التقرير. وطلبت أوكرانيا معلومات بشأن التدابير التي اتخذتها تونس للتعامل مع التهديد الذي يطرحه الإرهاب وعن الطريقة التي تكيِّف بها تشريعاتها مع التحديات الجديدة الناجمة عن هذا التهديد.

54- ولاحظت البرازيل أن تقرير تونس يقدم شرحاً مفيداً ومفصَّلاً للتدابير المتعلقة بالتنمية وبتوطيد إطار العمل القانوني والمؤسسي على الصعيد الوطني الخاص بحالة حقوق الإنسان في البلد. وأقرت بأن تقدماً كبيراً قد تحقق في متن التشريعات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان كما أقرت بما تحقق من إنجازات وبتوفر الإرادة السياسية لمجابهة التحديات الكبرى التي تواجه حقوق الإنسان. غير أن البرازيل أعربت عن القلق إزاء تنفيذ إطار العمل القانوني الجديد المتعلق بحقوق الإنسان الذي وضعته الحكومة وإزاء تأثيره الحقيقي. ولاحظت أن تونس قد أبدت استعداداً لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات القانونية الهامة بهدف حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية، ولكنها سألت عن الكيفية التي تنوي بها السلطات التونسية التقدم على مسار تعزيز حرية الأديان والمعتقدات وتحقيق التعايش السلمي بينها. وأشارت البرازيل كذلك إلى أن تونس قد شهدت تغييرات هامة في إطار عملها القانوني المتعلق بمركز المرأة. وطلبت مزيداً من المعلومات عن أهم الإنجازات في مجال تعزيز حقوق المرأة وعن الأثر الملموس للتدابير القانونية المتخذة بغية ضمان النهوض بوضع المرأة الاجتماعي والسياسي والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها.

55- وأثنت جمهورية إيران الإسلامية على الجهود القيّمة التي بذلتها تونس وعلى ما أخذته على نفسها من التزامات قوية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ولاحظت باهتمام التدابير الجديدة التي اتخذتها الحكومة في سبيل دفع عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى الأمام وتوطيد التعاون مع الأمم المتحدة وبخاصة التعاون والتفاعل النشيطين مع الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات المعنية بحقوق الإنسان؛ وتعزيز الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بصفتها المؤسسة الوطنية المكلفة بحقوق الإنسان، والانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وطلبت إيران إلى تونس أن تقدم مزيداً من المعلومات عن الخطوات

المتخذة من جانب الحكومة لمواجهة آثار العولمة على الصعيد الوطني.

56- وهنأت نيجيريا تونس على كونها أول بلد أفريقي يتم استعراضه ضمن إطار هذه العملية التاريخية كما هنأتها على تقريرها الوطني اللافت للنظر. وقالت نيجيريا كذلك إن الأسلوب المنفتح والتعاوني والإيجابي الذي انتُهج في إعداد التقرير يستحق الكثير من الثناء. وامتدحت تونس على التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وعلى ما أحرزته من تقدم في النهوض بحقوق المرأة والطفل، وعلى برامجها الرامية إلى مكافحة الفقر بوجه عام. وأقرت نيجيريا بنجاحات تونس في ضمان الحقوق المدنية والسياسية، وتعدد وسائط الإعلام، واستقلال القضاء، وفي ضمان طائفة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية قصد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولاحظت نيجيريا، بوصفها بلداً نامياً، مع التقدير أنه تم تناول بعض التحديات التي تواجهها تونس في سعيها لتحقيق التنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان تناولاً كاملاً. ولاحظت باهتمام أيضاً الصعوبات الشائكة التي تعترض توفير المرافق الصحية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض السارية وكذلك المسائل المتعلقة بإنفاذ القوانين. لذلك، أوصت نيجيريا تونس بتسليط الضوء على المجالات التي تحتاج فيها الدولة إلى دعم ومساعدة تقنيين من أجل تحقيق تلك الأهداف الجديرة بالثناء.

57- ولاحظت مصر التقدم المحرز وشكرت الوفد على العمل المضني الذي قام به. وأبرزت مصر ما تبذله تونس من جهود في مجال حقوق المرأة وحقوق الطفل وطلبت مزيداً من التفاصيل عن تعزيز حقوق الإنسان في ذينك المجالين بغية تشجيع حدوث نهضة اجتماعية، كما لاحظت التقدم المعتبَر الحاصل في توفير التعليم مجاناً وأعربت عن اهتمامها بتقاسم التجربة التونسية فيما يتعلق بالفرص التي يتيحها التعليم لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان.

58- ولاحظت جمهورية كوريا الإحصاءات التي تشير إلى ارتفاع مستوى مشاركة النساء في العديد من مضامير الحياة العامة. وأشارت إلى أن تونس تستحق كل الثناء على ما حققته في تلك المجالات وفي الحياة الاجتماعية والسياسية، ولاحظت أن التجربة التونسية تشكل مثالاً على الممارسة الجيدة على الصعيدين الوطني والإقليمي. غير أن كوريا لاحظت أن تونس لا تزال تُبقي على عدة تحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهي تتوقع منها أن تفكر ملياً في سحْبِ تلك التحفظات.

59- ولاحظت الجزائر أنه ينبغي للمجلس أن يقر بالتحديات التي تواجهها تونس فيما يتعلق بالإرهاب. وأشارت إلى أنه يجب على الدول أن تضمن الحق في الحياة وشددت على أن الموازنة بين حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب من أصعب التحديات. واقترحت الجزائر أن ينشئ المجلس فريقاً عاملاً لمعالجة هذه المسألة وبخاصة للمساعدة في حماية حياة الأبرياء وطلبت رأيَ وزير العدل وحقوق الإنسان التونسي في ذلك الاقتراح.

60- ولاحظت ماليزيا أن تونس قد اعتمدت منذ عام 1956 مجلة الأحوال الشخصية التي وصفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها نموذج يُحتذى في تعزيز مبدأ المساواة في العلاقات الزوجية. ولاحظت ماليزيا أيضاً أن تونس قد صدقت على معظم الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقالت علاوة على ذلك إن تونس، في تقريرها الوطني، قد أبرزت البعد الدولي للتحديات التي تواجهها الحكومة في توطيد التقدم المحرز في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتي تشمل الإرهاب والتطرف وإساءة استخدام وسائط الإعلام والآثار الضارة الناجمة عن العولمة. وقالت ماليزيا إنه من المهم جداً، للسبب المذكور، أن تأخذ عمليةُ الاستعراض الدوري الشامل هذا البعدَ في الاعتبار واقترحت أن يدرجَ الفريق العامل هذه الديناميكية في توصيته.

61- ولاحظت المكسيك أن وزير العدل وحقوق الإنسان قد تناول التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين، وبناءً على ذلك أوصت تونس بسحب تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ورحبت المكسيك بالإعلان عن زيادة التعاون مع هيئات حقوق الإنسان، بما في ذلك المقررون الخاصون، وأوصت ببحث التعاون، مثلاً، مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب. ولاحظت أن التقرير الوطني يشير إلى توصيات قدمها المجتمع المدني وطلبت معرفة ما إذا كان يُعتزم إصلاح قانون تكوين الجمعيات.

62- وأبدت لاتفيا اهتمامها بالتدابير الجديدة التي اتخذتها تونس. ولاحظت النهج النشط الذي تتبعه تونس وقرارَها استقبال مقررين خاصين من المجلس ومن أفريقيا. وسألت لاتفيا إذا كانت تونس ستوجّه دعوة دائمة للإجراءات الخاصة.

63- ولاحظت بلجيكا أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أعربت عن القلق إزاء حرية الصحافة وأحاطت علماً بالملاحظات التي قدمها أصحاب المصلحة من أن المادة 51 من مجلة الصحافة تتعلق بجريمة القذف وتنص على عقوبات شديدة. وفي هذا الصدد، سألت بلجيكا عن التدابير التي يجري اتخاذها بغية جعل هذا القانون مُتفقاً مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ضماناً لحرية التعبير. ولاحظت بلجيكا كذلك أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية أعربت عن قلقها إزاء ما تواجهه جمعيات حقوق الإنسان من عراقيل في الحصول على اعتراف رسمي وحيال أعمال التخويف التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان. وسألت بلجيكا إذا كانت تونس تنوي استقبال الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.

64- ورحبت ألمانيا بالجهود الجبارة التي بُذلت في سبيل تحسين حالة حقوق الإنسان في تونس وشجعتها على المضي قدماً في ذلك الطريق. وأعربت ألمانيا عن امتنانها لتونس لجوابها الشافي على السؤال المتعلق بمعاملة ضباط الأمن للمشتبه فيهم.

65- وأملت جيبوتي أن تكتمل روح الحوار التي أبدتها تونس بتحسين أدائها الموضوعي في مجال حقوق الإنسان. وقالت إن تونس بلد يُقتدى به في الإعمال التدريجي للحقوق الاجتماعية والثقافية. وسترحب جيبوتي بأية مبادرات لإنشاء هيئة يُعهد إليها بمتابعة التوصيات التي يخرج بها الفريق العامل ولوضع إطار عمل مركزي لمكافحة الفقر.

66- وأقرت سري لانكا بما حققته تونس من إنجازات في مجال حقوق الإنسان وأعربت في الوقت ذاته عن تفهمها للعراقيل والتحديات التي تواجهها البلدان النامية. ولاحظت نجاح تونس في تقليص معدل الفقر من 22 في المائة في عام 1975 إلى 3.8 في المائة في عام 2007. وطلبت سري لانكا إلى تونس أن تُطلع الفريق العامل على الطريقة التي اتبعتها لتقليص الفقر بتلك الدرجة الكبيرة إذ يمكن اعتماد التجربة التونسية كممارسة جيدة تستفيد منها بلدان أخرى.

67- وسألت عُمان عن الأهداف التي رسمتها تونس وعن التحديات التي تواجهها في معركتها ضد الإرهاب والتعصب.

68- ورحبت تايلند بالحوار القائم في تونس مع المجتمع المدني وبالجهود التي بذلتها الحكومة لمجابهة التحديات الكبرى المتعلقة بالإرهاب والتطرف التي تواجهها جميع الدول سواء بشكل فردي أو جماعي. وطلبت إلى تونس أن تطلعها على ما اتخذته من خطوات فيما يتعلق بالجهود الجارية لوضع ركائز ثقافة حقوق الإنسان وأن تتقاسم تجاربها خاصةً في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

69- وشددت إندونيسيا على الشراكة التي تجمع بين تونس والمنظمات غير الحكومية، وعلى حرية الصحافة والقضاء، وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل الذي تقوم به تونس في اجتثاث الفقر وتحسين التعليم. وإندونيسيا واثقةٌ من أن تونس ستفي بمسؤولياتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أبعادها. وسألت إندونيسيا عن الدور الذي يضطلع به المجلس الدستوري فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

70- وأثنت تركيا على تونس لاتخاذها قرار التصديق على معاهدات حقوق الإنسان وسحب تحفظها وتقديم تقاريرها في عام 2008، وطلبت الحصول على معلومات بشأن التدابير المتخذة لضمان متابعة التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات. ورحبت بالدعوة الموجّهة إلى الإجراءات الخاصة التي جددتها تونس أثناء دورة الاستعراض الدوري الشامل وحثتها على مواصلة تعاونها مع أصحاب المصلحة جميعاً.

71- وأشارت كندا إلى أنها تتفق مع توصية لاتفيا بشأن التعاون مع آليات مكافحة التعذيب، وفي إشارة إلى قرار تونس استضافة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، طلبت معرفة ما إذا تم تحديد تاريخ لتلك الزيارة. كما هنَّأت كندا تونس على الدعوة الدائمة التي وجّهتها إلى جميع الإجراءات الخاصة. ولاحظت كندا أيضاً أن تونس ترجع إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وطلبت الحصول على مزيد من المعلومات بخصوص التدابير المتخذة لحماية استقلال القضاء.

72- وهنأت ألبانيا الوفد على تقديم صورة واضحة عن حقوق الإنسان في تونس وأحاطت علماً بالتغييرات التي طرأت على الهيكل الوطني وأثنت على التقدم الهائل الذي أحرزته تونس في مجال حقوق الإنسان. وفي حين أقرت ألبانيا بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام، فإنها سألت تونس إذا كانت تعمل على إلغائها تماماً.

73- ولاحظت البوسنة والهرسك التقييم الذاتي الإيجابي والموجَّه الذي أجرته تونس فيما يتعلق بتحسين أداءها في مجال حقوق الإنسان، ورحبت بإعلان تونس عن التدابير المقررة التي تهدف إلى توطيد التعاون مع هيئات الأمم المتحدة وهيئات إقليمية وتوسيع نطاقه.

74- ورحب الأردن بالخطوات التي اتخذتها تونس في مجال حقوق الإنسان. وطلب إليها تقديم مزيد من المعلومات بشأن الحوار بين الثقافات والأديان وأوصاها بمواصلة العمل على تعزيز الحوار بين الحضارات والأديان.

75- وأثنت موزامبيق على الإنجاز الكبير الذي حققته تونس في ما يتعلق بحقوق المرأة، ولا سيما إلغاء تعدد الزوجات والتطليق، وفي مجال التعليم، وعلى إنشاء الصندوق الوطني للتضامن. وسألت تونس عما يمكن أن تسديه من نصح لبلدان أخرى فيما يتعلق بحقوق المرأة وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

76- وأبرزت جنوب أفريقيا التصريح الذي أدلى به الوزير والذي شدّد فيه على أنه لم يسبق لبلد ما أن حقق سجلاً في مجال حقوق الإنسان يتسم بالكمال، وأثنت بالخصوص على التقدم المحرز في مجال المساواة بين الرجال والنساء وفرص الاستفادة من المزايا التي تنطوي عليها التدابير المتخذة. ونوّهت جنوب أفريقيا أيضاً بقرار تونس حفظ حياة الإنسان عن طريق إلغاء عقوبة الإعدام والقيام بحملات توعية وإعلام للجمهور بشأن حقوق الإنسان. ولاحظت باهتمام كذلك السياسة الاقتصادية المثيرة للإعجاب التي نالت اعتراف صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من المؤسسات الدولية، والإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وطلبت جنوب أفريقيا إلى تونس أن تشاطِر باقي الدول الممارسات الجيدة التي تتبعها في التخفيف من وطأة الفقر وفي تحقيق هذا التوازن الدقيق.

77- وأشارت إثيوبيا إلى الإنجازات المهمة التي حققتها تونس خاصةً في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي كفاحها ضد الفقر. ولاحظت أيضاً أن التقرير الوطني بيَّن بوضوح ترابط جميع حقوق الإنسان فيما بينها. ولاحظت إثيوبيا كذلك أن الحريات الإنسانية بلغت حداً يثير الإعجاب، خاصة في مجال التعليم، مما أثر إيجاباً على حياة الأطفال والنساء. وطلبت إثيوبيا إلى تونس أن تشاطر غيرها من البلدان المعلومات المتوفرة لديها بشأن السياسات التي أدّت إلى تحقيق تلك الإنجازات المثيرة للإعجاب.

78- ولاحظ الكرسي الرسولي أن تعزيز التسامح والحوار بين مختلف مكونات المجتمع يمثل استراتيجية جيدة لتحقيق التعايش السلمي يجب توطيدها في الممارسة العملية. كما لاحظ أن مكافحة التعصب العرقي والديني صار يرمز إلى وجود إرادة لإعمال جميع حقوق الإنسان. وطلب إلى تونس تقديم مزيد من المعلومات بشأن تعليم قيم الاحترام المتبادل والتفاهم في المدارس والمجتمع وبشأن حق الأفراد في أن يمارسوا بحرية معتقداتهم في ظل احترام حقوق الآخرين وفي أن يقيموا شعائر دينهم بحرية مع سائر أفراد الجماعة الدينية التي ينتمون إليها وفق أحكام الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

79- ورحبت زمبابوي بالجهود التي بذلتها تونس في مجال حقوق الإنسان وبالقرار الذي اتخذته بإدراج تعليم حقوق الإنسان في النظام الدراسي وبالإذن لمنظمة رصد حقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة السجون التونسية. وطلبت زمبابوي مزيداً من المعلومات بشأن نية تونس الترخيص لمنظمات غير حكومية تونسية بزيارة السجون.

80- ورحبت إيطاليا بإعلان تونس المتعلق بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام بحكم الواقع الذي بدأ نفاذه منذ عام 1991، واقترحت إدراج هذا الالتزام المهم في التقرير.

81- وعقب الحوار، أجاب وزير العدل وحقوق الإنسان على الأسئلة التي طُرحت. فأشار الوزير، مجيباً على سؤال الفلبين، إلى أن التسامح يمثل أحد الدعائم الرئيسة في تونس. وقال إن السياسة التي تتبعها تونس تستند إلى نهج تعليمي يُدرِجُ تعليم حقوق الإنسان في جميع المجالات والاختصاصات من منطلق الحرص على تشجيع ثقافة حقوق الإنسان. وفيما يتصل بحقوق الطفل، أشار وفد تونس إلى أن مجلة حماية الطفل تتضمن أحكاماً تتعلق بحماية الأطفال وبمساعدة الأسرة. وفيما يخص القانون الانتخابي، لاحظ الوفد التونسي أنه لم يُجْرَ أي تغيير أو تعديل للقانون بسبب قرب الحملة الانتخابية ولكن كانت هناك محاولة لتحسين معدل المشاركة في الانتخابات التشريعية. وفيما يخص مشاركة المواطنين في الانتخابات، أشار الوفد التونسي إلى أن سن الانتخاب صارت 18 سنة وأن العملية الانتخابية تخضع للرصد من قِبل المجلس الدستوري. وفيما يتعلق بمسألة الاعتماد على الاعتراف القسري، لاحظ الوفد التونسي أن هناك قراراً يقضي بعدم جواز اعتماد النظام القضائي على أي اعتراف يُنتزَع بالقوة. أما بشأن مسألة التفاهم الديني، فقد أعرب الوفد التونسي عن التزامه التام بضمان تحقيق هذا المبدأ. وأشار الوزير كذلك إلى أن تونس تتوخى بجدية سحب تحفظاتها، ولا سيما تلك المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما أشار إلى أن فريقاً عاملاً منكبٌّ حالياً على بحث سحب تلك التحفظات. وفيما يخص مسألة الإرهاب والحق في الحياة، أشار الوزير أيضاً إلى أن فريقاً عاملاً قد أُنشئ وأبدى دعمه للاقتراح الذي قدمته الجزائر بتنظيم حلقة دراسية ضمن إطار عمل المجلس. وأشار الوزير أيضاً إلى استعداد تونس الكامل لدعوة المقررين الخاصين في إطار تعاونها الفعلي مع جميع هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. وبشأن رصد تنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، قال الوزير إن هيئة خاصة قد أُنشئت لمتابعة تنفيذ توصيات جميع هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة. وأشار كذلك إلى أن المحكمة الدستورية تأخذ بعين الاعتبار المعاهدات الدولية ووثائق وصكوك حقوق الإنسان فيما تصدره من قرارات، وبخاصة اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولاحظ الوزير أيضاً أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لم تشكِّك في استقلال القضاء، وإنَّما أشارت إلى أن إصلاحات عام 2005 غير كافية وإن كانت إيجابية. وقال الوزير أيضاً إن تونس قد زادت عدد القضاة وإن المجلس الدستوري بتشكيلته الحالية يتفق إلى حد بعيد مع مجالس مماثلة في بلدان أخرى. وفيما يخص مسألة عقوبة الإعدام، أشار الوزير إلى أن تونس قد ألغت بحكم الواقع عقوبة الإعدام وأن هذا القرار قد أدى إلى جدال داخل المجتمع، وتأمل تونس أن تحرز مزيداً من التقدم في هذا الطريق وأن تلغي عقوبة الإعدام نهائياً.

82- واختتم وزير العدل وحقوق الإنسان كلمته بالتعبير عن شكره الحار إلى جميع من تناولوا الكلمة وأقر بما أُبدي من دعم وتفهّم في أثناء المناقشة. ولاحظ الوزير أن التقارير كانت جد إيجابية وأن بيانات المندوبين كانت تتسق وما جاء في تلك التقارير. وأكد مجدداً أن تونس ستواصل جهودها في مجال حقوق الإنسان.

ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

83- بحثت تونس التوصيات التي وُضِعت أثناء الحوار التفاعلي، وفيما يلي التوصيات التي حظيت بتأييدها:

1- يُوصي تونس بالاستمرار في تنفيذ برامجها وفي اتباع نهجها المتكامل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان جميعها، بما في ذلك في ميادين التعليم والصحة وتعزيز مركز المرأة (الجمهورية العربية السورية) وتمكينها (كوبا)

2- يُشجِّع تونس على العمل بشكل وثيق مع الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان خاصةً فيما يتعلق بمتابعة التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل (قطر، المملكة المتحدة)

3- وإذ يسلِّم بالتقدم الكبير الذي أحرزته تونس في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، يوصي تونس بالنظر في سحب تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (جمهورية كوريا، والمكسيك، والبرازيل)

4- يوصي بأن تكون ولاية الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية متماشية مع مبادئ باريس (المملكة العربية السعودية)

5- يُشجِّع تونس على مواصلة العمل على تعزيز التضامن الدولي واجتثاث الفقر (تشاد، مدغشقر) ويدعو تونس إلى مشاطرة تجربتها في مجال النهوض بقيم التضامن وبخاصة الصندوق الوطني للتضامن (مدغشقر)؛ ويُوصي تونس كذلك بمواصلة العمل على تنفيذ قرار الجمعية العامة بإنشاء الصندوق العالمي للتضامن لاجتثاث الفقر في العالم (تشاد، مدغشقر)

6- يُوصي تونس بمواصلة جهودها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (كوبا) ويَطلب إلى تونس إطلاع الدول الأخرى على ممارساتها الجيدة في التخفيف من حدة الفقر وإيجاد التوازن الدقيق بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (جنوب أفريقيا)

7- يُشجِّع تونس على تعزيز حرية التعبير والاجتماع خاصةً عن طريق تنقيح المادة 51 من مجلة الصحافة (بلجيكا، والسويد، والولايات المتحدة الأمريكية)

8- يُشجِّع تونس على تيسير تسجيل منظمات المجتمع المدني والنقابات والأحزاب السياسية (بلجيكا، والسويد، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة)

9- يُوصي بمتابعة قرار عدم تنفيذ عقوبة الإعدام (هولندا)

10- يُوصي تونس بالنظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (كندا) في أقرب وقت ممكن (المملكة المتحدة)

11- يُوصي تونس بمواصلة سعيها لتعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان (الأردن والكرسي الرسولي)

12- يُوصي تونس ببحث التعاون، مثلاً، مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب (المكسيك).

ثالثاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض

84- يشار إلى الالتزامات التي قطعتها تونس على نفسها في تقريرها الوطني المقدم إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك إلى الالتزامات المشار إليها في الفقرة 6 أعلاه من هذا التقرير.

المرفق

تشكيلة الوفد

ترأس وفدَ تونس معالي وزير العدل وحقوق الإنسان في تونس، السيد البشير التكاري، وكان الوفد مؤلفاً من 18 عضواً، هم:

M. Samir LABIDI, Ambassadeur, Représentant Permanent de Tunisie à Genève;

M. Ridha KHEMAKHEM, Coordonateur Général des droits de l'Homme, Ministère de la Justice et des Droits de l'Homme;

M. Oussama ROMDHANI, Directeur Général de l'Agence Tunisienne de Communication Extérieure (ATCE);

M. Joseph Roger BISMUTH, Sénateur;

M. Mohamed CHAGRAOUI, Chargé de l'Unité des droits de l'homme, Ministère des Affaires Etrangères;

Mme Monia AMMAR, Chargée de Mission, Ministère de la Justice et des droits de l'homme;

M. Nejib AYED, Directeur Général, Ministère de l'Education et de la Formation;

M. Tahar TRIKI, Agence Tunisienne de Communication Extérieure (ATCE);

Mme Zohra BEN ROMDHANE, Agence Tunisienne de Communication Extérieure (ATCE);

M. Sadok BOULIFA, Agence Tunisienne de Communication Extérieure (ATCE);

M. Mohamed BEL KEFI, Conseiller près la Mission de Tunisie à Genève;

M. Hatem LANDOLSI, Conseiller près la Mission de Tunisie à Genève;

M. Ali CHERIF, Conseiller près la Mission de Tunisie à Genève;

M. Mohammed Abderraouf BDIOUI, Conseiller près la Mission de Tunisie à Genève;

M. Anouar BEN YOUSSEF, Conseiller près la Mission de Tunisie à Genève;

M. Belhassen MASMOUDI, Premier Secrétaire près la Mission de Tunisie à Genève;

M. Samir DRIDI, Premier Secrétaire près la Mission de Tunisie à Genève;

M. Abdessalem JAGHMOUN, Attaché près la Mission de Tunisie à Genève.

- - - - -

* صدر سابقاً في وثيقة تحمل الرمز A/HRC/WG.6/1/TUN/4؛ وأضيفت تنقيحات طفيفة تحت إشراف أمانة مجلس حقوق الإنسان، استناداً إلى تغييرات تحريرية أجرتها الدول عن طريق الإجراء المتعلق بالرجوع إلى جهات الاختصاص. ويُعمَّم المرفق كما ورد.